

المحور الأول: مفهوم القانون الاقتصادي

يستلزم تحديد مدلول القانون الاقتصادي التطرق الى الأصول التاريخية لهذا القانون وبالتالي معرفة مدى استقلاليته بالنسبة لفروع القانون الأخرى الى جانب تبيان طبيعته، وخصيئته.

المطلب الأول: تعريف القانون الاقتصادي

نتطرق من خلال هذا العنصر إلى مسألة أصول القانون العام الاقتصادي، إلى جانب تحديد مكانته بالنسبة لفروع القانون الأخرى، وتحديد طبيعته انطلاقاً من مدلوله الواسع ومدلوله الضيق.

الفرع الأول: أصول القانون الاقتصادي

بحث بعض الفقهاء في سنة 1930 مسألة استقلالية القانون الاقتصادي كفرع مستقل من القانون، ومنذ ذلك الوقت أنصار القانون الخاص حاولوا استيعاب، أو مقارنة القانون الاقتصادي في قانون الشركات بالنظر الى وحدة الانتاج، حيث تحدثوا عن تشابه أشخاص القانون العام والخاص في النشاط الاقتصادي، مما ساعد على تطوير مفهوم الشركة، بينما نشاط السلطات العامة يحتفظ بخصيئته، وبالتالي فإن القانون الاقتصادي هو قانون تجاري.

وبالتالي فان القانون الاقتصادي يعد قبل كل شيء امتداداً للقانون التجاري حيث يركز موضوعه بشكل أساسي على القانون الخاص ويمثله على وجه الخصوص "قانون الأعمال"¹.

¹ Farjat Gérard, *Pour un droit économique*, Paris, PUF, coll. Les voies du droit, 2004, p.177.

بينما يرى آخرون على العكس من ذلك أن القانون الاقتصادي يتجه أكثر نحو القانون العام لأنهم يعتبرونه في المقام الأول قانون تدخل الدولة في الاقتصاد. دائما وفي هذا السياق يعتبر جانب آخر من الفقه أن الفكرة الأساسية التي يمكن من خلالها ضبط قواعد القانون الاقتصادي تتجسد في **المقاولة** على اعتبار أنها الهدف الأساسي لهذا القانون (الهيكل الداخلية للمقاولة وسيرها وعلاقتها مع المقاولات الأخرى والسلطة العامة) .

ولكن البعض غير مقتنعين بهذه الفكرة الرئيسية ويجدونها ضيقة جداً، أو دقيقة جداً، أو غير قانونية بما يكفي حتى نتمكن من ربط كل ما يبدو من موضوعات التي يجب أن تدخل ضمن القانون الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس يتم الجوء الى مفاهيم أوسع مثل "تنظيم الاقتصاد" أو "المصلحة الاقتصادية العامة" لتكون بمثابة معيار، وإذا كانت هذه المفاهيم مثيرة للبحث عن مفهوم أساسي للقانون الاقتصادي فهي تجعل من الصعب تحديد ما يجب أن نعتبره يقع ضمن هذا القانون، أو على العكس، وبالتالي الكشف عن حدود القانون العام الاقتصادي.

يمكن تعريف الاقتصادي بأنه: "مجموعة من القواعد التي تطبق على موضوعات القانون في الجانب الاقتصادي"².

ولكن ماذا يتعين القيام به حيال التميز الكلاسيكي بين القانون العام والقانون الخاص فمن الواضح أنه يكون لدينا قانون خاص اقتصادي وقانون عام اقتصادي. وعليه نشير فقط الى الوضعية التي نجدها معقولة، حيث لا وجود للقانون الخاص الاقتصادي لأن جميع العلاقات الخاصة ترتبط بطريقة أو بأخرى بالاقتصاد

² Delvolvé Pierre, *Droit public de l'économie*, Dalloz, coll. Précis, 1998, p.23

والخصوصية ليست سوى من الجانب العام، وهناك من يرى في القانون الاقتصادي بأنه فرع جديد له كل الصفات ماعدا الوجود³.

الفرع الثاني: هل القانون الاقتصادي فرع من فروع القانون

لا يتوقف الجدل حول القانون الاقتصادي عند تعريفه بل يمتد الى مسألة تتعلق في النظر الى القانون الاقتصادي كفرع مستقل وجديد من فروع القانون يكون له علاوة على ذلك فروعها الخاصة (القانون الإداري الاقتصادي، القانون الاقتصادي الدولي، القانون الجنائي الاقتصادي، قانون الأعمال، إلخ...)، وعليه يلاحظ أن البعض يميل نحو هذا الاعتراف.

لكن الرأي الذي يؤيده بقوة جانب من الفقه يعتبر أن "القانون الاقتصادي" مجرد منظور جديد للمفاهيم والمشاكل التي لا تزال على التوالي جزءاً من الفروع التقليدية للقانون⁴.

إن المقصود بالقانون الاقتصادي في هذا المجال هو كل القواعد التي وضعت من أجل هدف السياسة الاقتصادية، سواء تلك التي تعود للقانون العام، أو الخاص وهذا هو التعريف الموسع والذي لا يحدد للقانون العام الاقتصادي مجالاً مستقراً وثابتاً.

والواقع أن القائمين على عملية التخطيط في الدولة يميلون في كثير من الأحيان الى اقتراح على السلطات العامة عدداً متزايداً من القواعد القانونية من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، وهكذا تدريجياً يميل القانون الى خدمة الاقتصاد في الدولة.

³ Vlachos Georges, *Droit public économique français et européen*, Armand Colin, coll. Compact, 2ème édition, 2001, p.25.

⁴ Delvolvé Pierre, *op.cit*, p.23.

ومما لا شك فيه أن هناك ترابطا بين القانون والاقتصاد، حيث أن اقتصاد السوق يقوم على مفاهيم قانونية والقانون يجب أن يدخل حيز التنفيذ عندما لا يحقق الاقتصاد الفعالية في حد ذاته وهذا في حالات ضعف السوق.

وهناك العديد من المفاهيم حول العلاقة بين القانون والاقتصاد:

القانون العام يمكن أن يكون اقتصادي من حيث موضوعه المالية العامة، ملكية الدولة الصفقات العمومية.

القانون العام يمكن أن يكون اقتصادي من حيث غرضه، ومن حيث الهدف النهائي للمعايير المتغيرات العلاقات الاقتصادية التي تتعلق أكثر بالسياسة الاقتصادية العامة في الدولة.

القانون العام يمكن أن يكون اقتصادي من خلال خصوصية معاييره، وفقا لهذا المفهوم فمن الضروري التمييز بين القانون الاقتصادي وقانون الاقتصاد.

الفرع الثالث: المقاربة الواسعة والمقاربة الضيقة للقانون الاقتصادي

بشكل عام يمكن التمييز بين مقاربتين أساسيتين لفهم القانون الاقتصادي واللتين تشكلتا سنتي 1960 و 1970.

المدلول الواسع:

القانون الاقتصادي مهمته الأساسية تنظيم وضبط الحياة الاقتصادية، الإنتاج توزيع الثروة، وهذا يعني توسيع للقانون التجاري، وبالتالي القانون العام الاقتصادي لا يشكل فرعا جديدا للقانون.

المدلول الضيق:

القانون الاقتصادي يضم مجموعة من المعايير القانونية التي تسمح للدولة بالتأثير في الاقتصاد بشكل مباشر، وهذا ما يفسر الأصل العمومي لهذه المعايير، فهو قانون سلطوي، التأميم، المالية العامة، التخطيط، الأسعار، المؤسسات العمومية، بمعنى آخر المفهوم الضيق للقانون العام الاقتصادي هو قانون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

المطلب الثاني: القانون العام للاقتصاد أو القانون الاقتصادي العام

هل يمكن الحديث عن قانون اقتصادي عام أفضل من الحديث عن قانون عام للاقتصاد؟

إذا اعتبرنا أن القانون الاقتصادي يشكل نظاماً مستقلاً، أو على الأقل نهجاً معيناً للقواعد القانونية المطبقة على الاقتصاد، والذي يشملهم جميعاً فإن التمييز بين القانون العام والقانون الخاص يبدو ثانوياً بالنسبة له.

وإذا اعتبرنا أن القانون الاقتصادي هو نهج متعدد التخصصات يتقاطع مع مختلف فروع القانون دون التشكيك في تمييزه أو مبادئه الأساسية، أو خصائصه الرئيسية، والتي هي متميزة فقط من خلال موضوعها وبواسطة بعض الخصائص التي يستلزمها ذلك فإننا قادرين على الحديث عن القانون العام والذي يقودنا إلى التحدث عن القانون العام الاقتصادي من جهة والقانون الخاص الاقتصادي من جهة أخرى.

إن المواقف التي اتخذت بالفعل في التطورات السابقة دون أن تكون كما رأينا قاطعة تؤدي إلى الميل نحو الحل الثاني أكثر من الأول.

ومهما كانت الصلات التي يؤدي الاقتصاد إلى إقامتها بين القانون العام والقانون الخاص، فليس من الواضح أنها تؤدي إلى التقارب بينهما، أو حتى إتحادهما تحت كنف القانون الاقتصادي⁵.

إذا أدى الاقتصاد إلى تقديم حلول أصلية معينة لفرعي القانون ، فإنهم يحتفظون في المسائل الاقتصادية بالمعطيات التي تميزهم عن بعض.

من المهم في هذا الصدد أنه من أجل تعريف القانون الاقتصادي العام في إطار القانون الاقتصادي يحتفظ د. تروشيت بتدخل السلطة العامة، وهي فكرة غريبة جذرياً عن القانون الخاص ومحددة في القانون العام، الذي يعطي السيطرة والتغلب للقانون العام على الاقتصاد وعلى أي حال يضيفي تغييراً قوياً جداً عليه.

مرة أخرى لا ننكر أنه من أجل معرفة الآليات القانونية للنشاط الاقتصادي من الضروري الرجوع إلى كل من القانونين الخاص والعام، وعلى هذا النحو يمكن أن يظهر القانون العام كجزء للقانون الاقتصادي⁶.

والتي قد تبرر عبارة "قانون عام اقتصادي".

⁵De Laubadère André, *Traité élémentaire de droit administratif*, Tome 3 «Les grands services publics administratifs», volume 2 «L'administration de l'économie», Paris, LGDJ, 2ème édition, 1971, p.473.

⁶Truchet Didier, *op. cit.*, p.63.